شركة مطاحن مصر الوسطي
القطـــاع المـالى

السيد الأستاذ / نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة
إدارة الإفصاح - البورصة المصرية

تحيــه طيبــه وبعـــد ،،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم نسخة من تقرير السيد مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢١/٩/٣٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

تحريراً فى : / /٢٠٢١ .

مسئول علاقات المستثمرين
محاسب / ضياء محمود صديق

رئيس القطـاع المـالى
محاسب / محمود صابر رشيدى

محمد جابر //
٤٠٥١ - ٣ - ٢٠١٠

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحن والمضارب

السيد الأستاذ المحاسب / الرئيس التنفيذى
شركة مطاحن مصر الوسطى

تحية طيبة ... وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٩/٣٠ .

برجاء التكرم بالتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل الوزارة
القائم بعمل مدير الإدارة
(محاسب / أشرف محمد سعد)

تحريرا في ١٠/ ١١/ ٢٠٢١

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطـاحن والمضارب

تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية
لشركة مطاحن مصر الوسطى في ٢٠٢١/٩/٣٠

السادة / مساهمي شركة مطاحن مصر الوسطى :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مطاحن مصر الوسطى (ش . م . م) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢١/٩/٣٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في ذات التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها في إطار معايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها " ، ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود .

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية .

أساس إبداء إستنتاج متحفظ :

- بلغ صافى الربح المحقق خلال الفترة - قبل حساب ضريبة الدخل - نحو ٣٣,٥٠١ مليون جنيه مقابل نحو ٣١,٢٧٣ مليون جنيه بنسبة تطور حوالى ١٠٧% ، وقد تلاحظ ما يلى :

- بلغت إيرادات التشغيل للغير نحو ١٠٧,٨٧٠ مليون جنيه من طحن كمية حوالى ٢٤٦ ألف طن وقد تضمنت الكمية المطحونة حوالى ٣٨٠ طن تخص الفترة من ٢٠٢١/١٠/١ حتى ٢٠٢١/١٠/٥ بقطاع أسيوط تاريخ التصفية الصفرية لمطاحن القطاع ، مقابل نحو ١٠٥,٥٥٢ مليون جنيه من طحن كمية حوالى ٢٤٠ ألف طن لتبلغ زيادة الإيراد نحو ٢,٣١٨ مليون جنيه عن كمية حوالى ٦ آلاف طن بنسبة زيادة حوالى ٢,٢% ، وعلى الرغم من وجود فائض فى الطاقات المتاحة للطحن بالشركة إلا أنه تلاحظ القيام بإستلام كميات دقيق من الشركات الشقيقية بلغت حوالى ١٠ آلاف طن أفقدت الشركة عوائد طحن أقماحها وعمولة بيع النخالة الناتجة منها البالغة نحو ٦ مليون جنيه .
- إنخفاض إيرادات الشركة من الخدمات المباعة بنحو ٢,٤٩٦ مليون جنيه حيث بلغت نحو ١٦,٧٥٩مليون جنيه فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مقابل نحو ١٩,٢٥٥مليون جنيه خلال الفترة المثيلة بنسبة إنخفاض حوالى ١٣% .
- زيادة إيرادات الشركة من الفوائد الدائنة والتى بلغت نحو ٨,٥٩٠ مليون جنيه ، مقابل نحو ٦,٤٩٥ مليون جنيه بنسبة حوالى ٣٢ % .

نوصى بضرورة العمل على بذل المزيد من الجهود لتعظيم إيرادات الشركة من أنشطتها الرئيسية والإستفادة من كافة ما تملكه من قدرات مادية وبشرية فى ضوء ما يتيحه نظامها الأساسى وبما يؤدى إلى تعظيم عوائدها .

- بلغ صافى الأصول الثابتة في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٢١٥,٩٩٣ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ ٤٦٨,٤٣١ مليون جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :

- تضمنت الأصول الثابتة طاقات عاطلة غير مستغلة منذ عدة سنوات بلغت التكلفة الدفترية لما أمكن حصره منها نحو ٢٥,٣٤٣ مليون جنيه تتضمن بعض المطاحن ومصنع المكرونة وغيرها والمتوقفة منذ عدة سنوات ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :
  - عدم الإنتهاء من التصرف فى آلات ومعدات مصنع المكرونة بالمنيا البالغ تكلفته الدفترية نحو ١٨,٧٨٢ مليون جنيه والصادر له قرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠١٦/١١/٧ بالموافقة علي إتخاذ الإجراءات القانونية لبيعها ، وقد تم إجراء مزادين لبيعها بتاريخ ٢٠٢٠/١/٩ ، ٢٠٢١/٣/٦ولم يتم الوصول فيهما إلي سعر التقييم وأوصت اللجنة بإلغاء المزاد وعرض الأمر علي السلطة المختصة ، وقد قرر مجلس الإدارة بجلسته رقم (١٠) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠ العرض على

الجمعية العامة للموافقة على بيع الآلات والمعدات كأجزاء منفصلة وليس كخط إنتاج متكامل ، وهو ما لم يتم حتى تاريخه.

- وجود العديد من المباني والأراضي غير المستغلة ببعض وحدات الشركة تبلغ تكلفتها الدفترية نحو ٤,١٠٣ مليون جنيه ، نحو ٥٧ ألف جنيه علي الترتيب ، منها مطاحن الحمرا وساحل سليم وديروط بأسيوط ، مطحن عبداللطيف ببنى سويف ، شونة الريرمون بالمنيا.
- إستمرار عدم التصرف الإقتصادي لخط إنتاج الخبز الفينو (مخبز جيفرا) بقطاع أسيوط والمتوقف عن العمل منذ سنوات والمهلك دفتريا بالكامل وكذا قطع الغيار الخاصة به البالغ قيمتها نحو ١٤٠ ألف جنيه رغم ورود كتاب من الشركة القابضة فى ٢٠١٧/١١/٢٦ يفيد صدور موافقة وزارة المالية على قيام الشركة القابضة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للبيع وجارى إستكمال إجراءات البيع .

نوصى بدراسة أوجه الإستفادة من كافة الطاقات المتاحة بما يعود بالنفع على الشركة ووضع الخطط اللازمة لإحلال وتجديد أصولها مع تطبيق معياري المحاسبة المصرية رقما (١٠ ، ٣١) بشأن الأصول الثابتة وإضمحلالها وإستبعاد قيمة مبانى مطحن سلندرات المنيا من حساب الأصول الثابتة ، مع سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعيات العامة للشركة .

- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة مبانى وآلات صومعة بنى مزار التابعة لقطاع المنيا البالغ تكلفتها الدفترية نحو ٢٠,٤٣٨ مليون جنيه بصافى قيمة دفترية نحو ١٦,٧٠٢ مليون جنيه والتى تعرضت لحادث إنهيار لعدد (٢) خلية فى تاريخ ٢٠١٩/٧/٨ تنفيذ الهيئة العربية للتصنيع - مصنع المحركات - والتى لم يتم الإستلام النهائى لها نتيجة ظهور بعض العيوب خلال فترة الضمان والتى إنتهت فى ٢٠١٨/٦/١٥ ، والصومعة مؤمن عليها بقيمة تأمينية بنحو ٩,٧ مليون جنيه ، وقد تلاحظ فى هذا الشأن ما يلى :
  - عدم صدور قرار من النيابة العامة حتى تاريخه بالتصرف فى القضية رقم (٥٤٤٣) لسنة ٢٠١٩ م . إدارى .
  - عدم إنتهاء اللجنة المشكلة بقرار معالى رئيس مجلس الوزراء فى ٢٠٢١/٧/٩ برئاسة ممثل عن الهيئة الهندسية لدراسة أسباب تصدع وإنهيار الصومعة .
  - عدم حساب قيمة الإضمحلال لتلك الأصول وإستبعاد قيمتها من الدفاتر ، بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية .

- ضياع عوائد تشغيل الصومعة طوال فترة التوقف والتى تصل إلى نحو مليون جنيه سنوياً .

نوصى بمتابعة الإجراءات المتخذة فى هذا الشأن وموافاتنا بما يتم أولاً بأول مع متابعة الموقف التأمينى فى ضوء ذلك ، مع تطبيق معيار المحاسبة المصرية رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول ، مع العمل على سرعة تشغيل الصومعة فى أقرب وقت ممكن .

- بلغ رصيد حساب المشروعات تحت التنفيذ فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٨٤٠ ألف جنيه ، وقد تلاحظ بشأنه ما يلى :

- ما زال رصيد حساب التكوين الإستثماري يتضمن نحو ٣٠٧ ألف جنيه قيمة المنصرف على نظام شفط الأتربة (مطحن بوهلر المنيا) الصادر بشأنها أمر التوريد رقم (١٧٨) في ٢٠١٢/١/١٨ بقيمة إجمالية ٣٦٣ ألف جنيه للمورد المكتب الهندسي للأعمال الكهروميكانيكية والذي تخالف نتائجه قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ وقامت الشركة بمصادرة التأمين النهائي وإقامة دعوى قضائية رقم ١٣٠١ لسنة ٢٠١٧ ضد المورد لإسترداد ما تم سداده وما زالت متداولة ، كما تم إجراء أكثر من مناقصة لإصلاحه وتم إلغاؤها لعدم مطابقة العروض فنياً.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم ، مع ضرورة العمل على سرعة إصلاح النظام تلافياً لأي عقوبات بيئية ولعدم إستمراره كرأس مال عاطل مع ضرورة متابعة الدعوي القضائية للحصول على حقوق الشركة طرف المورد طبقا للتعاقد المبرم معه .

- ما زال حساب الإنفاق الإستثمارى يتضمن نحو ١٩ ألف جنيه بإسم الشركة العامة للصوامع عن أعمال تخليص جمركى والمتوقف التعامل معها منذ أكتوبر ٢٠١٧ ولجوء الشركة إلى مستخلص أخر .

الأمر الذى يلزم بحثه وتسويته فى ضوء الأعمال المنفذة مع تحصيل مستحقات الشركة طرف الغير .

- بلغ رصيد المخزون فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٢٥,١٦١ مليون جنيه ، وقد تضمن أصناف راكدة وبطيئة الحركة بنحو ١,٢٧٦ مليون جنيه ، والتى تم عرضها فى أكثر من مزاد ولم تتمكن الشركة من بيعها ، كما تتضمن أرصدة المطاحن منتجات تخص هيئة السلع التموينية منها كمية ١٥٩,٦٨٦ طن نخالة خشنة ، عدد ١ طن دقيق تموينى ٨٢% زنة ٥٠ ك متحفظ عليها داخل مطحن بوهلر المنيا ، بخلاف عدد ١٩١٨ جوال دقيق ٨٢% زنة ٥٠ كيلو

مضبوطات ملك الغير بقطاعات الشركة المختلفة يرجع بعضها لعدة أعوام تشغل سعات تخزينية كبيرة ، وقد أدى طول مدة التحريز إلى سوء حالة بعضها وهو ماقد يؤثر على سلامة المنتجات.

يتعين دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد وبطئ الحركة ، مع العمل على سرعة التصرف فيه بما يعود بالنفع على الشركة ، ومتابعة مخاطبة الجهات المختصة لفك الأحراز للإستفادة من عوائد بيعها .

- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض ومدينون آخرون فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٨٢,٤٨٦ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإضمحلال البالغ ٢١,٠٣٩ مليون جنيه ، وقد أسفرت المراجعة عن بعض الملاحظات نوردها فيما يلى :

- تضمنت حسابات العملاء نحو ١٠,٩٤٨ مليون جنيه قيمة أرصدة متوقفة ومرحلة يرجع بعضها إلى أكثر من ٢٠ سنة ، واجهتها الشركة بمجمع إضمحلال بنحو ١٠,٨٧٣ مليون جنيه ، تتمثل فى قيمة مبيعات دقيق ونخالة خشنة وسميد ، هذا وقد صدر بشأن معظمها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه لعدم الإستدلال على العنوان أو الوفاه .

  يتعين ضرورة العمل على إتخاذ الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة ، مع ضرورة إجراء التسويات اللازمة بالحسابات على أرصدة العملاء فى ضوء الأحكام الصادرة بشأنهم تطبيقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول ، مع إستمرار الإجراءات القانونية اللازمة لإستئداء كافة حقوق الشركة وموافاتنا بما يتم أولاً بأول .

- وجود أرصدة دائنة "شاذه" فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بحسابات العملاء بنحو ٩٦٤ ألف جنيه على خلاف طبيعة الحساب بقطاعات أسيوط وبنى سويف والفيوم والمنيا والمركز الرئيسى بنحو ٣٧٦ ألف جنيه ، ٣١٩ ألف جنيه ، ٢١٤ ألف جنيه ، ٢٨ ألف جنيه ، ٢٧ ألف جنيه على الترتيب يتمثل معظمها فى قيمة كميات دقيق ونخالة لم يتم تسليمها لأصحابها.

  نوصى بضرورة بحث ودراسة أسباب تأخر العملاء فى إستلام مشمول الفواتير الصادرة لهم فى حينه لما لها من أثر على الإنتاج وعوائد الشركة وإتخاذ اللازم في ضوء ذلك .

- رصيد الشركة العامة للصوامع الظاهر بنحو ٥٩٥ ألف جنيه يتمثل فى قيمة فواتير مقيدة على الحساب عن نقليات من صومعة شبرا منذ العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ ولم يتم صرفها

حتى تاريخه ، وتجدر الإشارة إلى قيام الشركة العامة للصوامع بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٥ برد تلك الفواتير بخطاب يتضمن أسباب عدم صرفها ومنها عدم وجود موافقة من لجنة البرامج .

مما يلزم تصويبه .

- إستمرار تضمين أرصدة الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٥,٣٥٧ مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ سنوات ، مكون لمقابلتها مجمع للإضمحلال بنحو ٩,٩٠١ مليون جنيه ، وقد تضمنت بعض المبالغ مرفوع بشأنها قضايا صدرت لها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها .

نوصى بسرعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة ، مع تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول ، متزامناً مع الإجراءات القانونية اللازمة لإستئداء كافة حقوق الشركة .

- تضمنت الأرصدة المدينة نحو ٣٧٣ ألف جنيه قيمة سلف منصرفة لبعض العاملين بقطاعات الشركة المختلفة لم تتم تسويتها رغم تقديم مستندات صرفها .

يتعين إجراء التسويات اللازمة وأثر ذلك على الحسابات المختصة .

- تضمنت الأرصدة المدينة نحو ٩٦ ألف جنيه رصيد "شاذ" على خلاف طبيعة الحساب .

مما يلزم بحثه وتصويبه .

- ظهرت أرصدة حسابات النقدية بالبنوك والصندوق فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بنحو ٤٥٢,٧١٩ مليون جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :

- قيام قطاعى بنى سويف والمنيا بإصدار شيكات بمبالغ تتجاوز الأرصدة الفعلية للبنك مما ترتب عليه ظهور رصيد دائن دفترياً ببنك مصر منها :
  - مبلغ ١٨٠٧١ جنيه حساب رقم ١٥ بقطاع بنى سويف .
  - مبلغ ١٤٣٨٨ جنيه حساب رقم ٢٦ بقطاع المنيا .

نوصى بضرورة التنبيه بعدم إصدار شيكات تتجاوز الأرصدة الفعلية للبنوك لعدم التعرض للمسائلة القانونية .

- تضمنت مذكرات تسوية أرصدة البنوك على العديد من الشيكات الواجب ردها لحسابات البنوك حيث مضى على إصدارها أكثر من ثلاثة أشهر ولم تقدم للصرف ، بلغ ما أمكن

حصره منها نحو ٢١٧ ألف جنيه ، وذلك بالمخالفة للمادة رقم ٥٠٤ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته ، تتمثل فى :

- مبلغ ١٢٠٤٠٦ جنيه ببنك مصر قطاع المنيا .
- مبلغ ٤٥٥٥٠ جنيه ببنك مصر قطاع أسيوط .
- مبلغ ٢٨٥٥٣ جنيه ببنك مصر قطاع بنى سويف .
- مبلغ ١٥٥٧٤ جنيه ببنك مصر بالمركز الرئيسى .
- مبلغ ٦٩٦٩ جنيه ببنك مصر قطاع الفيوم .

نوصى بإستبعاد الشيكات التى لم تصرف وقيدها بأسماء أصحابها لإظهار الحسابات على حقيقتها .

- إستمرار وجود بعض الحسابات البنكية بالمركز الرئيسى لا يتم عليها تعامل منذ أكثر من عام أو إعداد مذكرات تسوية لها ، مما يؤدى إلى تأكل الأرصدة الموجود بها بقيمة المصروفات البنكية الدورية المخصومة من الحساب بلغ ما أمكن حصره منها عدد ٦ حسابات بنكية تبلغ أرصدتها الدفترية نحو ٢٠٩ ألف جنيه ببنوك الإمارات ، الإستثمار العربى ، إسكندرية ، أبو ظبى الإسلامى ، العربى الإفريقى ، هيئة البريد العادى .

نوصى بدراسة مدى الحاجة إلى تلك الحسابات وإغلاق غير الضرورى منها فى ضوء تلك الدراسة حفاظاً على الأرصدة المتاحة بها .

- إستمرار وجود بعض الحجوزات الموقعة على جانب من أرصدة الشركة ببنك مصر بالمركز الرئيسى وقطاعى أسيوط والفيوم بنحو ٣٢٠ ألف جنيه .

يتعين العمل على رفع الحجوزات الموقعة على بعض أرصدة الشركة بالبنوك حتى تستفيد من أرصدتها النقدية .

- إستمرار وجود وديعة ببنك إسكندرية تبلغ قيمتها نحو ٥٧ ألف جنيه منذ عام ٢٠٠٦ متوقف التعامل عليها ، ولم نواف بشروطها ومعدل العائد عليها .

نوصى بضرورة مخاطبة البنك للحصول على شروط تلك الوديعة وأسباب توقف التعامل عليها .

- رصيد حساب قروض طويلة الآجل من جهات أخرى الظاهر بنحو ٧,١٥٢ مليون جنيه يمثل فائض المنحة الدنماركية المخصصة للصوامع والتي تم إعتمادها في عام ١٩٨٩

والذى تم إستخدامه في تمويل تطوير قسم النظافة وسحب الأتربة بمطحن سلندرات المنيا الملحق بالصومعة .

نوصى بضرورة تسوية هذا الرصيد فى ضوء الحكم الصادر بعدم أحقية وزارة المالية لهذا المبلغ .

- عدم إجراء أى مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٩/٣٠ ، مما ترتب عليه عدم التاكد من صحه وسلامة تلك الارصدة .

نوصى بضرورة إجراء المطابقات اللازمة لتوفير أحد أدلة الأثبات الهامة لأغراض المراجعة .

- بلغت الأرصدة الدائنة للموردين وأوراق الدفع والدائنون الآخرون نحو ٢٣١,٧٣٧ مليون جنيه فى ٢٠٢١ /٩/٣٠، كما بلغت الأرصدة المدينة نحو ١٠,٠٣٣ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ ٢٦٥ ألف جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :

- ظهر رصيد الهيئة العامة للسلع التموينية بنحو ١٢٨,٥٢٢ مليون جنيه يمثل محصلة كافة المعاملات مع الهيئة عن تكلفة الطحن وتسويق الأقماح المحلية وغيرها وقد تبين بشأنه مايلى :
  - لم تتضمن الحسابات أثر قيد مشتريات الأقماح التى تم طحنها أو مبيعات الدقيق بالمخالفة للتوجيه الوزاري المحدد لتكلفة القمح والدقيق التموينى وإنتاج الخبز رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢٠ وتعديلاته وأخرها التوجيه الوزارى رقم (١٦) لسنة ٢٠٢١ الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٥/١١.
  - لم يتضمن الرصيد قيد بعض المعاملات المجراه وتخص فترة المركز المالى تتمثل فى :
    - نحو ١,٢٤٨ مليون جنيه قيمة فروق تصنيع مسدده لأصحاب المخابز على حساب الهيئة خلال شهر سبتمبر ٢٠٢١ بقطاعى أسيوط وبنى سويف .
    - نحو ٩١٩ الف جنيه قيمة منتجات الطحن من الدقيق والنخالة لحساب الهيئة بقطاع أسيوط طبقاً للتصفية الصفرية المجراه فى ٢٠٢١/١٠/٥ وإعتمدتها مديرية التموين عن الفترة من يوليو حتى سبتمبر ٢٠٢١ .
    - نحو ٦٣ ألف جنيه قيمة فروق أسعار لحساب الهيئة عن تسليمات دقيق قسم التعينات وبعض المستودعات بقطاع الفيوم .

- أظهرت المطابقة المجراه عن المعاملات المالية حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ العديد من الخلافات التى لم يتم تلافيها منها :
  - عدم قيام الشركة بقيد بعض المبالغ المدرجة بالمطابقة على حسابها منها نحو ٣٣,٨٠٤ مليون جنيه قيمة الغرامات التموينية الموقعة على بعض مطاحنها خلال الفترة من ٢٠١١/٧/١ حتي ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد واجهت الشركة تلك الفروق بمخصصات بلغت نحو ١٥ مليون جنيه ، نحو ٢,٠٤٧ مليون جنيه قيمة عجوزات أقماح لم تعترف بها الشركة على سند من إعتبارها ناتج غربلة .
  - قيام الشركة بقيد نحو ٦,٧٦٨ مليون جنيه على حساب الهيئة قيمة ضرائب ومستحقات مرفوع بشأنها قضايا تتمثل فى ٤,٨٠٥ مليون جنيه ضرائب مبيعات عن أعوام سابقة ، نحو١,٥١٢ مليون جنيه حافز نقل ، نحو ٤٥١ ألف جنيه قيمة عمولة غربلة أقماح مستوردة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ لم تعترف بها الهيئة ضمن المطابقات المجراه ، هذا وقد واجهته الشركة بمخصص بنحو ٦,٢ مليون جنيه عن ضريبة المبيعات وحافز النقل .
  - قيام الشركة بقيد نحو ١٢,١١٢ مليون جنيه على حساب الهيئة قيمة فروق تصنيع الخبز المسدده بمعرفة الشركة لأصحاب المخابز بقطاعى أسيوط وبنى سويف حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ ولم تدرج بالمطابقة ، بخلاف نحو ٣,٦٤٨ مليون جنيه تم سداده خلال شهرى يوليو وأغسطس ٢٠٢١ .
- لم يتم قيد نحو ٣,٨٧٦ مليون جنيه قيمة أحكام قضائية صادرة لصالح الشركة وتم تسليمها للهيئة ولم يتم إدراجها بالمطابقة .

يتعين الإلتزام بالتوجيهات الوزارية الخاصة بالمنظومة ، مع متابعة الإجراءات القانونية بما يكفل حق الشركة والعمل على سرعة نهو الخلافات القائمة لإظهار الحسابات على حقيقتها .

- وجود العديد من الأرصدة المدينة المتوقفة بنحو ٧٨١ ألف جنيه تتمثل فى نحو ٣٨٧ ألف جنيه بإسم شركة مطاحن إطسا الكبرى رصيد متوقف منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٤ يمثل قيمة فروق تصنيع الخبز المستحق لمخبز الشركة بقطاع الفيوم (منظومة ١) ، نحو ٢٦٥ ألف جنيه بإسم شركة الحرم للتجارة والتوزيع حصلت الشركة على حكم بشأنه لم تستطع تنفيذه لعدم الإستدلال على العنوان ، نحو ١٢٩ ألف جنيه قيمة دفعات مقدمة لبعض الموردين بقطاعى المنيا وأسيوط لم تورد حتى تاريخ المراجعة كما لم يتم الحصول علي تأمين أو خطاب ضمان وما زالت التحقيقات جارية .

نوصى بالعمل على سرعة تسوية وتحصيل الأرصدة المدينة والعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة .

- وجود بعض الأرصدة المدينة لجانب من الموردين قطاع خاص بنحو ٧٩٧ ألف جنيه لم يتم تسويتها على الرغم من قيام بعضهم بتوريد مقابل المبالغ المنصرفة لهم خلال الفترة المعد عنها المركز المالى بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٠٩ ألف جنيه .

مما يلزم تسويته .

- مازال حساب دائنو شراء أصول يتضمن بعض المبالغ المتوقفة والمرحلة منذ أكثر من عشر سنوات بنحو ١٣٢ ألف جنيه منها نحو ٦٨ ألف جنيه بإسم/ شركة جارنو مصر للمقاولات رصيد مرحل منذ أكثر من ١٥ سنة عن تطوير قسم النظافة بمطحن سلندرات المنيا ، نحو ٦٢ ألف جنية بإسم/ شركة المقاولون العرب رصيد مرحل منذ حوالى ١٠ سنوات قيمة ٤٠% محتجزة من المستخلص الثاني عن مشروع خط غسيل الأقماح بمطحن الوسطي .

يتعين تفعيل ما ورد بردود الشركة بسرعة بحث ودراسة هذه الأرصدة والعمل على إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه تلك الدراسة والإفادة .

- تضمنت الحسابات الدائنة الآخرى نحو ٢,٩٢١ مليون جنيه مبالغ سبق إستقطاعها لصالح جهات خارجية (صندوق دعم الخدمة التموينية - هيئة الرقابة التجارية - نقابة المهن الزراعية - لجنة البرامج - النقابة العامة للصناعات الغذائية - وغيرها) بعضها مرحل من العام السابق والتى لم تقم الشركة بسدادها ، نحو ٧٩٠ ألف جنيه تمثل أرصدة مرحلة منذ عدة سنوات (عجز دقيق بإدارة الشركة ، مضبوطات مباحث التموين ، مبالغ تحت التسوية شركة مصر للتأمين) .

نوصى بضرورة الإلتزام بسداد كافة المبالغ المستحقة فى مواعيدها المقررة حتى لا تتعرض الشركة لتحمل غرامات عنها ، مع بحث تلك الأرصدة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك.

- قيام الشركة بتسوية الفروق الظاهرة بين الحسابات الجارية لقطاعات الشركة والمركز الرئيسي لها والبالغ محصلتها رصيد مدين بنحو ٧,٦٩٠ مليون جنيه بحساب الموردين دون بحث ودراسة لتلك الفروق .

يتعين بحث ودراسة كافة الحسابات الجارية وإجراء التسوية في ضوء ذلك والإفادة.

- بلغ رصيد مصلحة الضرائب العقارية نحو ٤٤٤ ألف جنيه ، هذا وقد تلاحظ ما يلى :
  - عدم وجود حصر بقيمة الربط السنوى لكل موقع نتيجة عدم إمساك سجلات للضريبة العقارية لكافة وحدات الشركة تحدد قيمة هذا الربط .
  - عدم قيام الشركة بسداد الرصيد الظاهر بالحساب والمتوقف منذ سنوات سابقة على الرغم من وجود حركة للحساب خلال الفترة تتمثل فى تعلية وسداد المطالبات الحديثة .
  - بلغت جملة المطالبات لبعض مواقع الشركة خلال الأعوام من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢١ نحو ٥,٢١٦ مليون جنيه إقتصر المسدد منها على نحو ٢,٧٦٦ مليون جنيه فقط ، على سند من إعتراض الشركة على الربط الوارد وقيامها برفع دعاوى على مصلحة الضرائب .

نوصى بالتنبيه بإمساك السجلات المطلوبة وحصر وتحميل الضرائب العقارية لكافة مواقع الشركة وسرعة السداد لعدم التعرض للغرامات القانونية ، ومتابعة الدعاوى المرفوعة وموافاتنا بما يتم .

- بلغ رصيد الشركة القابضة للصناعات الغذائية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٦,٠٢٥ مليون جنيه ، ولم تتم المطابقات اللازمة على كافة المعاملات الجارية مع الشركة القابضة منذ العام المالى المنتهى فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وحتى تاريخه والتى تعتبر أحد أدلة الإثبات الهامة ، كما لم يتضمن الحساب نحو ٤٤٢ ألف جنيه قيمة ١٠ جنيه عن كل طن نخالة مباعة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ البالغة حوالى ٤٤ ألف طن لصالح صندوق موازنة الأسعار بالشركة القابضة للصناعات الغذائية ، حيث تم إدراجها ضمن الحسابات الدائنة الآخرى .

نوصى بضرورة إجراء المطابقات اللازمة على الأرصدة منذ ٢٠١٩/٦/٣٠ وحتى تاريخه ، وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه تلك المطابقات ، مع تصحيح التوجيه المحاسبى للرصيد .

- تم تحميل قائمة الدخل ببعض المبالغ التقديرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٩,٥٣٨مليون جنيه ، تتمثل فيما يلى :
  - نحو ٧,٥٣٨ مليون جنيه قيمة ضرائب دخل دون إعداد إقرار ضريبي ، فضلاً عن عدم حساب الضريبة المؤجلة عن تلك الفترة .
  - نحو ٤ مليون جنيه قيمة مكافأة العاملين عن العام المالى ٢٠٢٢ ، ودون وجود قرار يؤيد ذلك .

- نحو ٤ مليون جنيه قيمة مصاريف كهرباء عن شهر سبتمبر ٢٠٢١ ، فى حين بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٧,٠٨٦ مليون جنيه.
- نحو ٢ مليون جنيه قيمة مصاريف قطع غيار عن شهر سبتمبر ٢٠٢١ .
- نحو مليون جنيه قيمة أجور للعاملين عن شهر سبتمبر ٢٠٢١ ، فى حين بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١,٨٢٦ مليون جنيه .
- نحو مليون جنيه عمولة تخزين أقماح مستوردة عن فترة المركز المالى ضمن حساب الخدمات المباعة .

ويتصل بذلك ما تبين لنا من عدم تحميل المصروفات ببعض المبالغ التى تخص الفترة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٩٦ ألف جنيه تتمثل فى :

- نحو ١٥٨ ألف جنيه قيمة مصروفات وخدمات مشتراه منصرفة خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١ وتخص فترة المركز المالى .
- نحو ٣٣٨ ألف جنيه قيمة المساهمة التكافلية بنسبة ٢,٥ فى الألف من جملة الإيرادات خلال الفترة .

نوصى بضرورة إعداد الإقرارات والدراسات اللازمة ، مع حصر كافة المصروفات الفعلية وحساب قيمة المساهمة التكافلية عن الفترة ، وإجراء التصويبات اللازمة في ضوء ذلك .

- حساب الخدمات المباعة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ الظاهر بنحو ١٦,٧٥٩ مليون جنيه يتضمن بعض المبالغ أهمها :

- نحو ١٢,١٤٩ مليون جنيه تمثل قيمة ما حصلت عليه الشركة من صافى قيمة عمولة بيع النخالة بنسبة ١٠% من صافى أسعار البيع بعد إستبعاد قيمة الخدمة التموينية وقيمة الفوارغ والتحميل طبقاً للمنظومة ، حيث بلغت قيمة العمولة نحو ١٥,٩٢١ مليون جنيه تحملت الشركة عنها نحو ٣,٧٧٢ مليون جنيه بنسبة حوالى ٢٤% قيمة حافز تم صرفة للعملاء الذين تم بيع النخالة لهم على سند من أرتفاع أسعار البيع المحددة من اللجنة العليا للنخالة ، ودون حساب ضريبة القيمة المضافة المستحقة بنسبة ١٤% على تلك العمولة .
- نحو ٣,٥٤٦ مليون جنيه قيمة تحميل وتعتيق النخالة خلال الفترة ، ودون حساب ضريبة القيمة المضافة المستحقة بنسبة ١٤% .
- نحو ٣٣ ألف جنيه قيمة أجور نقل مرتدة من الشركة العامة للصوامع عن العام المالى السابق تم تخفيضها من الحساب بالخطأ وصحتها حساب أرباح وخسائر مرحلة .

- لم يتضمن الحساب نحو ٤٧٥ ألف جنيه قيمة نقليات أقماح للشركة العامة للصوامع خلال شهر سبتمبر ٢٠٢١ .

نوصى بضرورة العمل على تسويق النخالة بأسعار مناسبة لتخفيض هذا الحافز وحتى تحصل الشركة على العائد المجزى منها ، مع مراعاة حساب الضريبة المستحقة ، وإجراء التصويبات اللازمة على الحساب وأثر ذلك على سلامة الأرباح الظاهرة فى قائمة الدخل .

- عدم إلتزام الشركة بتطبيق وسائل الدفع غير النقدى المقررة بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ ، حيث ألزمت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية جميع سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الإعتبارية والمنشآت بمختلف أنواعها المنصوص عليها بالمادة الثانية من اللائحة سداد المدفوعات بوسائل الدفع غير النقدى متى جاوزت الحدود المبينة بتلك المادة .

نوصى بسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل إستخدام وسائل الدفع غير النقدى طبقاً للقانون .

- لم تتضمن القوائم المعروضة الأثار المالية لتطبيق القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢١ الصادر بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودى ومصابى العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ والمتضمن فرض ضريبة قيمتها خمسة جنيهات على الخدمات أو المستندات التى تقدمها أو تصدرها الجهات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته وشركات قطاع الأعمال العام والشركات المملوكة بالكامل للدولة أو التى تساهم فيها بنسبة تزيد على ٥٠% بناءً على طلب ذوى الشأن ، وغيرها من البنود .

نوصى بضرورة الإلتزام بتطبيق القانون وسداد المبالغ التى يتم تحصيلها وخصمها دورياً .

<u>الإستنتاج المتحفظ :</u>

وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية وباستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه لم ينم إلي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الفترة المنتهية في ذلك التاريخ .

ومما لا يعد تحفظاً :

- عدم الإنتهاء من تسجيل ونقل ملكية العديد من مساحات الأراضي بحوزة الشركة ومن ذلك :

- أراضى آلت بقرارات نزع ملكية أو تأميم أرقام ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ ، بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالى ٣٧ ألف متر ، وذلك بقطاعات بنى سويف والمنيا وأسيوط .
- أراضى مشتراه أو مخصصة من الوحدات المحلية أو المحافظة أو أشخاص بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالى ١٧ ألف متر بقطاعى الفيوم و أسيوط .
- بعض مساحات الأراضى بحوزة الشركة غير مدرجة بسجلات الأصول لعدم تمكنها من تقنين وضعها لأرض شونة الغريب بمساحة ١٦ س ٢١ ط ١١ ف ، أرض دشلوط بمساحة ٩ س ١٣ ط ٤ ف بمحافظة أسيوط .
- عدد (١) مكتب إدارى بالقاهرة بمساحة ٢٢٥م٢ ، عدد (١) إستراحة بقطاع بنى سويف بمساحة ١٤٠ م٢.
- أراضى مدرجة بسجل الأصول ولا يوجد لها سند ملكية (مطحن الوادى الجديد ، مستودع موط) .

نوصى بضرورة العمل على سرعة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإنهاء أعمال التسجيل لكافة المواقع حفاظاً على أصول الشركة وموجوداتها .

- وجود العديد من الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بلغت حوالى ٣٢ دعوة بشأن إسترداد أو إلغاء قرارات تأميم أو نزاعات على ملكية أراضي وعقارات أو تثبيت ملكية أو تمكين أو فسخ عقد إيجار أو ريع ، صدرت بشأن بعضها أحكام في غير صالح الشركة والأخري مازالت متداولة ومن ذلك :

- أرض شونة السلطان بقطاع أسيوط البالغ إجمالى مساحتها ٦ أفدنة والتى كانت تؤجرها الشركة منذ أكثر من ٤٠ عام والتى تملكت الشركة منها مساحة ٢٩٨٨م٢ بموجب عقد شراء بتاريخ ١٩٩٧/١/٧ من القطعة رقم (٢٨) البالغ إجمالى مساحتها ٨٩٦٤ م٢ مقابل التنازل عن إيجار باقى المساحة ولم تستطع الشركة تسجيل هذا العقد حتى تاريخه لعدم وجود فرز وتجنيب لها ويتصل بذلك قيام الملاك ببيع باقى المساحة لهذه القطعة وقدرها ٥٩٧٦ م٢ لجمعية إسكان الزراعيين والتى تبين قيامها بتحديد هذه المساحة على واجهة الأرض وعمل سور خشب وسلك بينها وبين أرض الشركة وجارى عمل دعوى فرز وتجنيب وصحة ونفاذ للعقد .

- وجود نزاع بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والشركة على ملكية مساحة ١٨س ١٥ط تمثل جزء من إجمالى مساحة مطحن ساحل سليم بأسيوط البالغة ٥ س ١٤ ط ٢ ف ، حيث قامت الشركة بتقديم إجراءات إعتراض على قرار الإستيلاء أمام لجنة فض المنازعات بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي وقد صدر حكم لصالح الشركة بإلغاء هذا القرار فى ٢٠٢١/٨/١٥، وما زالت الشركة فى إنتظار التصرف القانونى للطعن من الهيئة.
- صدور حكم محو شهر قرار التأميم رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ لصالح ورثة / شوقي عوض لحصة شائعة تبلغ نصف مساحة أرض مطحن شوقي عوض والبالغ مساحته الإجمالية ٢٣٦٢ م٢ ، وكذا الحكم بإلزام الشركة بسداد ريعاً قدرته المحكمة بنحو ١٢٥ ألف جنيه عن الفترة من ١٩٦٢/٩/٢٦ حتى ٢٠١٥/٥/٢٦ ، وقد قامت الشركة بعمل إستئناف فرعى برقم ١٦٧٤ لسنة ٩٥ ق.س.ع أسيوط ومؤجل لجلسة ٢٠٢١/٩/٢٥ .
- إقامة دعوي قضائية برقم ٢٠١٤/٩٧٨ من ورثة / ليون عازر للمطالبة بتثبيت ملكية نصف مساحة مطحن الحمراء البالغ مساحته ١٦٧٧م٢ ، مؤجلة لجلسة ٢٠٢١/٩/١٤ للتقرير.
- إقامة دعوى رقم ٢٠١٩/٥٢٤ مدنى حكومة أسيوط من ورثة حنا ثابت الصيفى للمطالبة بتثبيت ملكيتهم وريع مطحن الوليدية " سبق قيام الشركة ببيعه لهيئة الأبنية التعليمية منذ أكثر من ٢٠ عاماً " ، ومؤجلة لجلسة ٢٠٢١/١٠/٢٧ لورود تقرير الخبراء .

يتعين سرعة تسجيل المساحة المملوكة بشونة السلطان مع عمل فرز وتجنيب لها حفاظاً على حق الشركة فى واجهة الأرض ، ومتابعة الإجراءات القانونية لكافة النزاعات القضائية وموافاتنا بما تنتهى إليه ، مع قيد إستحقاق الريع المقرر لمطحن شوقى عوض حتى تاريخه.

- وجود العديد من الفروق المساحية ببعض أراضي المطاحن والشون بكافة القطاعات بين ما هو وارد بعقود الملكية أو الوارد بشهادات السجل العيني وبين المساحات المثبتة بسجلات الأصول الثابتة بلغ ما أمكن حصره منها حوالى ٣٣٤٨٥ م بالنقص ، حوالى ٨٤٨٦ م بالزيادة .

يتعين بحث أسباب هذه الفروق وتصويب السجلات فى ضوء تقنين الوضع مع الجهات المختصة والمطالبة بالحصول على التعويض عن فروق المساحات والإفادة .

- لم نواف بما إنتهى إليه القطاع القانونى بالشركة القابضة للصناعات الغذائية بشأن تنفيذ توصية الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٧/١١/٩ بالبت فى قرار عدم إخلاء طرف مجلس إدارة الشركة السابق والصادر من الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة في ١٩٩٨/١٠/٢٤ للنظر في إعتماد القوائم المالية للعام المالى ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وتجدر الإشارة إلى صدور حكم فى ٢٠٠٣/٤/٧ بحبس رئيس مجلس الإدارة لمدة سنة واحدة وإيقاف التنفيذ لمدة ثلاثة سنوات فى القضية رقم ١٦٩٧ لسنة ٢٠٠٣ .

نوصى بضرورة موافاتنا بما تم الإنتهاء إليه فى هذا الشأن .

- أسفرت مراجعة قوائم التكاليف عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ عن الآتى :
  - ظهور صافى خسارة لبعض الأنشطة بلغت نحو ٦,٦٨٣ مليون جنيه كما يلي :
    - نحو ٦,٠٤٠ مليون جنيه لنشاط التخزين .
    - نحو ٦٤٣ ألف جنيه لنشاط المخابز.

نوصى ببحث ودراسة أسباب خسارة بعض الأنشطة ووضع خطط تسويقية مستقبلية للنهوض بالإيرادات والإفصاح عنها .

تحريراً فى ١٠/ ١١/ ٢٠٢١

مدير عام
نائب مدير الإدارة
(محاسب / خالد عزوز سلامة)

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب / مازن أنسى علام)
يعتمد ،،،

وكيل الوزارة
القائم بعمل مدير الإدارة
(محاسب / أشرف محمد سعد الدين)